

الجامعات وشبكات الابتكار في دولة الامارات العربية المتحدة

ريستين أ. فاروجيا، جامعة ولاية نيويورك في الباني

مقدمة

الامارات العربية المتحدة هي دولة تأسست حديثاً، وتمتاز بامتلاكها نظام تعليم عالي يتطور وينمو باستمرار. تأسست أول جامعة في البلاد سنة 1976، ولكن خلال العقود الأربعة الماضية كان هناك نمو سريع لقطاع التعليم العالي بحيث نجد اليوم أكثر من 100 جامعة، لتشمل المؤسسات العامة والخاصة والأجنبية (CBERT، 2011، لجنة الاعتماد الأكاديمي، 2011). خلال معظم تاريخها، اشتمل التركيز على تطوير قطاع التعليم العالي على توفير المزيد من الفرص وتحسين نوعية وجودة التعليم المقدم للطلاب. ولقد تم ذلك من خلال تأسيس المزيد من الجامعات بهدف زيادة عدد المقاعد الدراسية المتاحة للطلاب الإماراتيين والمغتربين على حد سواء، وجذب الموظفين والخبراء الذين تلقوا التدريب في الخارج من أجل تأسيس الجامعات التي تحاكي النماذج الغربية للتعليم العالي. خلقت استراتيجيات التطوير هذه نظام تعليم عالي يركز بالدرجة الأولى على عملية التعليم بدلا من التركيز على إنتاج البحوث ونشر المعرفة.

خلال السنوات الاخيرة، أعلن قادة دولة الامارات العربية المتحدة عن نواياهم لتطوير اقتصاد مبني على المعرفة من خلال تطوير البحوث والابتكار والعلوم والتكنولوجيا (مجلس الامارات للتنافسية، 2011). ويعتقد الكثيرون بأن التعليم العالي هو المحرك الرئيسي لعملية التطوير واستدامة اقتصاد مبني على الابتكار (أوبرت وريفز، 2003، واتزكويتز ودزايا، 2008، رزاق وسعد، 2007، فيلاسانا، 2011)، ولكن إن عملية تطوير بيئة بحثية قائمة على اقتصاد مبني على الابتكار يتطلب من الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة إجراء الكثير من التغييرات في عملياتها. ومن الجدير بالذكر، إن قطاع التعليم العالي ساهم في التنمية الاقتصادية لدولة الامارات من خلال إنتاج قوة عاملة ماهرة ومتعلمة. ومع ذلك، فإن تطوير اقتصاد مبني على الابتكار يتطلب من الجامعات عدم الاعتماد فقط على تدريب القوى العاملة، بل يتعدى ذلك ليشمل الاستفادة من المعرفة المكتسبة واعتبارها من اولوياتها الرئيسية (فيلاسانا، 2011).

يعتمد الاقتصاد القائم على الابتكار على توليد الأفكار الجديدة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والآليات من أجل نقلها إلى سوق العمل (دانا وسعد، 2011). وتتطلب عملية مثل هذه تعاون مجموعة كبيرة من الأفراد، والشركات، والجامعات والمؤسسات الحكومية معا من أجل مشاركة وتبادل المعرفة لتوليد الافكار الجديدة ذات الصلة بالواقع المحلي والسياقات الدولية القائمة (رزاق وسعد، 2007، فيلاسانا، 2011). ويصف اتزكويتز ودزايا (2008) الدور المحوري الذي تلعبه الجامعات في تعزيز الشبكات التي تسمح للأفراد من الانتقال بين المؤسسات الأكاديمية وقطاع الحكومة وقطاع الصناعات. حيث أن الحدود المؤسسية المرنة توفر السبل لهؤلاء الأفراد للتنقل بين القطاعات وتشجعهم على تبادل وجهات النظر، وتبني الافكار الجديدة (اتزكويتز ودزايا، 2008، فيلاسانا، 2011). أن نمو الافكار الجديدة والابتكار مهم جدا بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة، لأن المعرفة المتولدة محليا يمكنها أن تلعب دور جوهري ومهم في عملية التطور المستمرة داخل البلاد.

الملخص التنفيذي

يصف موجز السياسات هذا الدور الذي تلعبه الجامعات في دولة الامارات العربية المتحدة داخل الشبكات المحلية لدعم البحوث والابتكار. مؤخرًا، صرح قادة دولة الامارات عن نواياهم نحو تطوير اقتصاد مبني على المعرفة (مجلس الامارات العربية المتحدة للتنافسية، 2011). يعتقد الكثيرون، على نطاق واسع، بأن التعليم العالي هو المحرك الرئيسي للابتكار بالنسبة للاقتصاديات المبنية على المعرفة (أوبرت وريفز، 2003، ودزايا واتزكويتز، 2008)، وبناء على ذلك، يتحتم على الجامعات في دولة الامارات لعب دور مركزي ورئيسي لضمان استدامة دور الشبكات النشطة بين الجامعات، وقطاع الصناعة، والقطاع الحكومي، لان الشبكات النشطة هذه تدعم الابتكار من خلال تعزيز ونشر المعلومات والأفكار عبر الحدود المؤسسية (اتزكويتز ودزايا، 2008).

تستند هذه الدراسة النوعية على نتائج المقابلات التي اجريت مع 62 شخص من أصحاب المصلحة في قطاع التعليم العالي بدولة الامارات العربية المتحدة، وقد توصلت إلى أن هناك مزايًا كبيرة في تطوير الشبكات بين المؤسسات والقطاعات، فضلا عن وجود عدد من العوائق التي تحول دون تطورها. ويقدم موجز السياسات هذا لمحة عامة حول الدور الذي تلعبه الجامعات في شبكات الابتكار، يليه عرض لنتائج الدراسة بشأن تصورات أصحاب المصلحة تجاه أهمية الشبكات المحلية والعوائق التي تواجههم أثناء تطويرها. وأخيرا، يتم عرض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي يمكن أن تساعد صانعي القرار على التصدي للتحديات التي تواجهها الجامعات أثناء بنائها للشبكات بين الجامعات، وقطاع الصناعة، والقطاع الحكومي.

الاهداف والسبل

الكوادر الأجنبية لهيئة التعليم ضرورة لتعزيز النشاط البحثي. وقد وصف أحد أعضاء هيئة التدريس بأحدى الجامعات الاتحادية تأثير الكوادر الأكاديمية الذين تلقوا تعليمهم في الخارج على جامعتهم قائلاً:

"إذا كنا نتحرك نحو إنشاء جامعة تركز بشكل كبير على عملية البحث، نحن بحاجة إلى جذب الكوادر العلمية التي أجرت بحوثها في البلدان الأخرى من أجل المساعدة في خلق بيئة بحثية داخل جامعتنا هذه."

ومن المزايا الفريدة لهيكل قطاع التعليم العالي في دولة الامارات هو وجود عدد كبير من الفروع الجامعية داخل الدولة. فالفروع الجامعية هذه توفر روابط مستدامة للشبكات الدولية من خلال انتماءاتها مع الجامعة الأم. ولقد أفاد العديد من الأشخاص الذين تم مقابلتهم في الفروع التابعة للجامعة بأن الروابط القائمة للحرمة الجامعية الأم مفيدة جداً أثناء القيام بالبحوث. ووصف أحد المسؤولين في الجامعة دور الحرمة الجامعية الأم في تسهيل النشاط البحثي داخل الفروع التابعة للجامعة، قائلاً:

"الحرمة الجامعية الأم هي مؤسسة بحثية، وعليه احدى اهدافها هو إجراء البحوث. وإن رؤية (حرمة الجامعية) هو التشجيع على إجراء البحوث أيضاً، فهي تشجع أعضاء هيئة التدريس على التعاون البحثي مع الافراد في الحرمة الجامعية الأم من خلال التعاون مع الجامعات البحثية عبر شبكة الانترنت. ولكن، المشوار الذي علينا قطعه لا يزال طويلاً."

عموماً، الفروع الجامعية لديها مرافق بحثية اصغر بكثير من تلك التي لدى الحرمة الجامعية الأم، وفي بعض الحالات، تمقرر إلى وجود المرافق البحثية تماماً. وفي بعض الحالات، المرافق البحثية التي توفرها الجامعة الأم تستخدم من أجل إجراء البحوث الخاصة بالحرمة الجامعية الأم فقط، مما يجعل العلاقة بين الحرم الجامعيين معدومة للغاية فيما يتعلق بالبرنامج البحثي.

ويرى بعض المشاركون في الدراسة أن هناك العديد من المزايا الايجابية للتدخل الاجنبي في نظام عملية التعليم العالي، إلا أن الكثير الآخر يعتقدون بأن الوجود الاجنبي هي حالة مؤقتة لا بد أن تتغير كلما واصل المواطنون الاماراتيون عملية تعليمهم العالي وتلقوا التدريب والخبرة بحيث يصبحون مؤهلين لشغل المناصب الأكاديمية في الجامعات والمناصب القيادية. ويرى الكثير من المشاركين في الدراسة بأن تطور برامج الدكتوراه على المستوى المحلي مسألة جوهرية من أجل تطوير التعليم العالي والبحث في دولة الامارات العربية المتحدة:

"في دولة الامارات، ينبغي أن يكون التركيز على تدريب طلبة الدكتوراه وتشجيع المزيد من الاماراتيين على تلقي التدريب في مجال البحوث...التدريب على البحوث من خلال برامج الدكتوراه هو مسار مهم للغاية بالنسبة للبحوث لأنه يطور القدرات والإمكانيات ويقيها داخل البلاد."

الهدف من موجز السياسة هذا هو مراجعة العوامل التي تحد من تطوير شبكات الابتكار داخل دولة الامارات العربية المتحدة من خلال إجراء تحليل نوعي لتجارب أصحاب المصلحة في قطاع التعليم العالي. تستند وجهات النظر المقدمة في موجز السياسة هذا على نتائج 62 مقابلة أجريت بين يناير وأبريل سنة 2012 مع مجموعة من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الاتحادية، والخاصة، والمحلية، والفروع الدولية، والمنظمات المكلفة بالإشراف على التعليم العالي في كل من إمارات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة.. واستناداً على تركيبة القوى العاملة في قطاع التعليم العالي، فإن غالبية المشاركين في الدراسة هم من المغتربين. فقد كان 51.6% من المغتربين الغربيين، و 16.1% من المغتربين العرب، و 11.3% من المغتربين الآسيويين، و 5.14% من المواطنين الاماراتيين، و 9.7% من غير المحددين. ومن الجدير بالذكر، بغض النظر عن الأصل، تلقى معظم الافراد الذين تم مقابلتهم تعليمهم العالي في الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وضع الشبكات الأكاديمية في دولة الامارات العربية المتحدة

إن تطور وإصلاح الشبكات الدولية في قطاع التعليم العالي بدولة الامارات العربية المتحدة نجم في جذب الخبرات والموارد الاجنبية، ولكن يبقى التأثير المحلي لهذه التطورات والاصلاحات محدوداً بسبب ضعف الروابط القائمة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات وقطاع الصناعة والوكالات الحكومية داخل الدولة.

1. الأكاديميين الذين تلقوا تدريبهم في الخارج بإمكانهم مشاركة خبراتهم ومعارفهم من الخبراء على الشبكات الدولية

يوضح المشاركون في الدراسة بأن وجود كادر تدريس من الذين تلقوا تعليمهم في الخارج بمثابة ميزة تساعد على تطوير البحوث في دولة الامارات العربية المتحدة، لان الخبرات المقدمة من قبل هؤلاء الخبراء غير متوفرة على المستوى المحلي. ويصف أحد الإداريين الظروف التي تستدعي التدخل الاجنبي في عملية التعليم العالي بالدولة، قائلاً:

"في دولة الامارات العربية المتحدة، لا يوجد حتى مليون مواطن، وعليه إن كانت دولة الامارات تسعى نحو تحقيق هذا التحول (تجاه البحث)، هناك حاجة ماسة لاستيراد المعرفة، وجذب الخبرات الاجنبية التي بإمكانها دعم هذا النوع من النمو المعرفي والتحول التكنولوجي."

هناك اتفاق واسع النطاق بأن هناك نشاط بحثي في المراحل الوليدة بجامعات دولة الامارات العربية المتحدة، ولكن المشاركين في الدراسة يرون بأن الخبرات المقدمة من قبل

المنظمات تضعف لان العلاقات بنيت في المقام الأول عن طريق الأفراد ولم تدعم من قبل الهياكل التنظيمية.

التدفق المستمر للعمالة يشكل مصدر قلق بالنسبة للبحث والابتكار، لا سيما فيما يتعلق بمجال العلوم والهندسة، وذلك لان الأبحاث تتطلب استثمار الكثير من الوقت والتعاون على مدى سنوات عديدة، وهذه الشروط يصعب أن تجتمع في دولة الامارات بسبب دوران الموظفين بشكل متكرر. ويصف أحد المشاركين في الدراسة تأثير دوران العمالة الاجنبية بشكل متكرر على البحوث المحلية قائلاً:

"واحدة من الأشياء التي تشجع (اعضاء هيئة التدريس) على البقاء، بالطبع، هو الدعم المستمر للبنية التحتية والتعاون بين الجامعات والقطاع الحكومي على إجراء البحوث، بحيث يتمكن أعضاء فريق البحث من الحصول على المعدات والمواد المطلوبة لإجراء البحوث والعمل ضمن مجاميع، وعليه لن يتحتم عليهم الذهاب الى الجامعات (الاماراتية). والنتيجة من ذلك هو وجود (اعضاء هيئة تدريس) محفزين ذاتيا قادرين على العمل في المجالات التي يتمكنون فيها من إجراء البحوث، بالتعاون مع باحث أو باحثين آخرين. ولكن معظم المجالات، مثل مجال العلوم، التي تتطلب الكثير من التعاون والعمل ضمن مجاميع والكثير من التمويل - هذه الفئة من الافراد من المحتمل ان يبقوا فترات اقل داخل الدولة."

المشاركين في هذه الدراسة يرون أن أعضاء هيئة التدريس في مجالات التعاون الموجهة مثل العلوم والهندسة ليس لديهم ما يكفي من الحافز للبقاء في دولة الامارات لان التعاون المتواصل من الصعب الحفاظ عليه.

ج. الحواجز التنظيمية داخل الجامعات

يبدو ان هناك القليل من التحفيز داخل الجامعات من اجل التواصل او التعاون مع المؤسسات الاخرى. فقد افاد بعض المشاركين في الدراسة بان ثقافة المنافسة وعدم الثقة يحدان من التعاون وتبادل المعلومات بين الجامعات. فقد وصف احد المسؤولين في الحرم الجامعي الثقافة داخل البيئة التعليمية قائلاً:

"هذه البيئة سرية للغاية. عند زيارة أي موقع إلكتروني (في وطني الأم) بإمكانك الحصول على الكثير من المعلومات مثل السياسات وما غير ذلك، لكن هنا، لا يرغبون بإعطاء اية معلومات أكاديمية، حتى وإن كانت التواريخ الأكاديمية...اعتقد أن المشكلة تكمن في العقلية، والإصرار على ابقاء المعلومات سرية. اعتقد ان السبب هو ثقافي...كما اعتقد بان المنافسة شرسة للغاية في هذه الدولة. ولذلك، اعتقد بان الناس تريد المحافظة على سرية المعلومات، وطريقة تفكيرهم هي: كلما حصل الآخرون على معلومات اقل كلما كان الحال أفضل."

كما أكد هذا المشارك بان قلة او نقص المعلومات حول المؤسسات الأخرى يعزى إلى ثقافة المنافسة والسرية. دبي

حاليا، العديد من ألمع الطلاب الاماراتيين والأكثر طموحا يسافرون إلى الخارج من أجل مواصلة تعليمهم العالي. وفي حين أن العديد من هؤلاء الطلاب يعودون لدولة الامارات، إلى أن المعرفة والخبرات التقنية التي يكتسبونها في الخارج لا تسهم في نمو قاعدة تستند على المعرفة. ويصف احد المشاركين احد المتطلبات المتعارف عليها الخاصة بالطلاب الذين يواصلون دراستهم في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الامريكية:

"عندما يسافر أفضل الطلاب من اجل مواصلة دراستهم في الخارج، إلى جامعة ستانفورد أو معهد ماستشوسنيس للتكنولوجيا، يتحتم عليهم توقيع الاتفاقيات التي تنص على أن كل شيء يفعلونه هو من حق المؤسسة، وليس من حق الطالب، وعليه لا يتم اعادة اعمالهم اليهم عند عودتهم إلى وطنهم الأم."

ويعتقد هذا المسؤول بأن تطوير برامج الدكتوراه العالية الجودة في دولة الامارات سيكون بمثابة عامل جذب للطلاب الإماراتيين المتميزين يشجعهم على مواصلة دراستهم العليا للحصول على شهادة الدكتوراه من داخل بلدهم وأن البحوث والابتكارات التي ينتجونها سوف تعود بالنفع على البيئة المحلية.

٢. التغيير المتكرر للموظفين

التغيير المتكرر للموظفين المغتربين يحول دون إنشاء وصيانة الشبكات المحلية. معظم الموظفين الاجانب يبقون داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لفترات قصيرة بعد الحصول على تأشيرات عمل على المدى القصير، وعليه هناك تدفق مستمر للعمالة الاجنبية الذين يدخلون ويغادرون الدولة. ووصفت احدى المشاركات في الدراسة دولة الامارات على انه "مجتمع عابر إلى حد ما، لان الناس فيه يدخلون ويخرجون بصورة مستمرة. ولذلك، هناك...تواصل ضعيف." وفي حين يمثل التدفق المستمر للناس مصدرا للأفكار الجديدة، حالة المغادرة تعني أن هناك خسارة مستمرة للمعرفة المحلية. ووصفت احدى المشاركات في الدراسة آثار تدفق العمالة الاجنبية قائلة:

"من ناحية، انه لشيء رائع ان تتمكن من الترحيب بالمواهب القادمة من الخارج، ولكن بالوقت ذاته نحن نخسر المواهب لان المغترب يقول "حسنا، لقد قررت العودة إلى بلادي الآن"، وعليه نحن على الدوام نفقد المواهب بدلا من التمكن من المحافظة عليها والاستفادة منها."

وترى هذه المشاركة بأن التدفق يجعل من الصعب تطوير القوى العاملة التي تعتمد على المعرفة المحلية. وقد صرح عدد من المشاركين في الدراسة بأن أحدى المشاكل السلبية للمعرفة المحلية هي صعوبة تحديد الافراد الذين يرغبون بالتعاون، وأكدوا انه يتطلب الكثير من الوقت والجهد من اجل تحديد الافراد المناسبين، وتنمية العلاقات المبنية على الثقة، والمحافظة على هذه العلاقات مع مرور الزمن. وفي الغالب، عندما يقرر احد هؤلاء الافراد مغادرة البلاد، العلاقة بين

على بناء العلاقات الخارجية. ووصفت احدي أعضاء هيئة التدريس العوائق التي تواجهها أثناء محاولة زملائها التعاون مع زملائهم الآخرين خارج جامعتها قائلة:

"(الوقت المطلوب) لعقد المؤتمرات (و) تحضير جدول عمل مرن يسمح للتشاور مع الزملاء الآخرين وتكوين وتوطيد العلاقات ... ينبغي أن يتاح من قبل الجامعات ويحدد ضمن سياساتها. هذه الامور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم وترقية اعضاء هيئة التدريس لأنها ستحفز هؤلاء الكوادر على المشاركة الفعالة. بالوقت الحالي اعضاء هيئة التدريس يترددون لان مثل هذه الانشطة لا تؤخذ بعين الاعتبار أثناء التقييم والترقية .. (إذا) كنت ترغب من الناس التواصل، يجب أن تعطيهما ما يكفي من الوقت للتواصل مع الآخرين. (يجب أن يتم اعتماد ذلك) من قبل الجامعات، ولكن بالوقت الحالي لا يتم ذلك، لذلك تعد هذه المسألة غير مهمة بالنسبة للجامعات."

عضو هيئة التدريس هذه علقته قائلة: من اجل بناء مثل هذه العلاقات، يجب أن تكون الجامعات على دراية تامة بالوقت المطلوب لبناء مثل هذه العلاقات. إذا الجامعات لم تؤخذ في الحسبان الوقت والجهد المستغرق من قبل اعضاء هيئة التدريس لبناء العلاقات اثناء تقييم وترقية كوادرها، ليس هناك ما يشجع هذه الكوادر على تكوين هذه العلاقات. وبالمثل، إذا لم تكن مسألة تكوين العلاقات الخارجية جزء من متطلبات الاعتماد، ليس هناك ما يشجع الجامعات على تعزيز النشاطات الخاصة بهيئة التدريس خارج الجامعة.

د. القطاعين الصناعي والحكومي يفضلان التعامل مع الاستشاريين من الخارج بدلا من الخبراء المحليين

أكد المشاركون في الدراسة أن هناك تفاعل ضعيف بين القطاع الصناعي والتعليم العالي فيما يتعلق بالبحوث أو الحصول على الاستشارة. التصور الحالي هو أن القطاعين الصناعي والحكومي يفضلان تعيين استشاريين من الخارج بدلا من استشارة الخبراء أو الباحثين المحليين. ويقول قيادي مؤسسي: "إذا كنت تريد أن تسير الأمور بسرعة، عليك تعيين خبير. عليك أن تدفع له الأموال، وسيقوم هو بالتالي بإنجاز المطلوب." وقد علق أحد الاساتذة في الجامعة قائلاً: ليس هناك ثقافة هنا لدعوة الجامعات للتعاون معاً، لذلك (الشركات) ... تتردد في التحدث مع اعضاء هيئة التدريس. بالوقت الحالي، الكثير من الشركات الكبرى المتعددة الجنسية في دولة الامارات تعمل بالفعل مع جامعة هارفارد وبيل، والكثير من الخبراء الموجودين في الخارج، وبناء عليه، لا تسعى إلى تكوين العلاقات مع الجامعات المحلية.

الاعتقاد الشائع بين المشاركين في الدراسة هو أن الاستشاريين الدوليين يفتقرون إلى معرفة قوية حول السياق المحلي، وبالتالي نتائج تقاريرهم ذات قيمة عملية ضئيلة، وغالبا لا يمكن تنفيذها. وقال احد المشاركين أن ظاهرة طلب الاستشارة من الاستشاريين من الخارج يحد من قدرة الامارات العربية المتحدة على توليد المعرفة القائمة محليا:

لديها سوق تنافسي كبير فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي لان هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات الخاصة التي تقدم برامج علمية مماثلة. ويرى بعض المشاركين أن التعاون مع المؤسسات الأقران غير مرحب فيه من قبل القيادات الإدارية. فالبرامج التعاونية القائمة غالبا ما تركز على التعاون من أجل تقديم الخدمات للطلاب، مثل الانشطة الطلابية وألعاب القوى، ولا تركز على تعزيز البحوث المشتركة والمنح الدراسية، أو تبادل المعلومات أو افضل الممارسات.

كما اشار المشاركون في الدراسة أن هناك القليل من الفرص المتاحة لهيئة التدريس للتواصل مع الجامعات الأخرى بسبب عدم وجود المجاميع الرسمية أو الجمعيات التي تجمع اعضاء هيئة التدريس أو الإداريين من اجل تبادل البحوث أو افضل الممارسات. والتصريحات التالية تمثل وجهة نظر أحد اعضاء هيئة التدريس حول العقبات التي تحول دون امكانية الحصول على اية معلومات عن زملائهم في المؤسسات الاماراتية الأخرى:

عضو هيئة التدريس: "ليس لدينا قاعدة لإقامة الشبكات من اجل التعاون ... كما هو الحال في العادة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم عقد الكثير من المؤتمرات. يتعرف الاساتذة على زملائهم الآخرين خلال هذه المؤتمرات، ولا يقومون بطرق أبواب زملائهم الآخرين من اجل تعريف انفسهم، قائلين: انا زميلك في هيئة التدريس، هل يمكنني مقابلتك؟ لا ينعف هذا الحال. نحن هنا نفتقر إلى الاساس، لذلك لا يمكن للشخص التعرف على زميل آخر إلى إذا تمكن من ايجاده باستخدام موقع جوجل. المسألة صعبة للغاية. لا تتوفر المنصة المطلوبة. كما ان هناك مجتمعات أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية... والمجتمعات هي أكبر وأفضل الأماكن التي يمكن للناس التعارف فيها."

المسؤول الإداري: "في جامعاتنا (دولتنا) هناك مجموعة من الأفراد المسؤولين عن جمع المعلومات حول المشاركين. هناك مجموعة خاصة (بنواب رؤساء الجامعات)... (مجموعة خاصة بهيئة التسويق)... الخ. كما أن هناك الكثير من الفرص التي تسمح للناس من اللقاء معا والتعرف على بعضهم البعض... بينما هنا، لا يوجد شيء رسمي (لم اتعرف) على اشخاص مهتمين في تشكيل مجموعة."

عضو هيئة التدريس والمسؤول الإداري كلاهما يعتقدان بأن دولة الامارات ليس فيها مجموعات أو جمعيات مسؤولة عن تسهيل عملية التفاعل بين الأكاديميين الذين لديهم اهتمامات بحثية مماثلة أو الإداريين الذين يشغلون مناصب مماثلة.

هناك ايضا قلة وجود حوافز تشجع اعضاء هيئة التدريس على بذل الوقت من اجل بناء الشبكات خارج جامعتهم. فالوقت الذي يبذل لتكوين وتطوير العلاقات هو "وقت لا يتم احتسابه" ولا قيمة له عندما يتم تقييم اعضاء هيئة التدريس أو ترقيةهم. وهذا مثبت لأعضاء هيئة التدريس ولا يشجعهم

"الهدف لا يشمل خلق بيئة بحثية، بل الهدف هو فقط شراء حل موجود" لذلك، واقع الحال لا يشمل تطوير تقنيات جديدة، أو السعي نحو تطوير افكار وتطبيقات جديدة داخل البيئة او الدولة، بل يشمل فقط شراء حلول جاهزة، ومحاولة وضعها قيد التنفيذ، ومجرد الضغط على الزر."

وينظر لبعض الشركات التي تتعامل مع الجامعات المحلية على انها تفعل ذلك انطلاقاً من روح التواصل مع المجتمع بدلا من الطلب من الجامعات التدخل من أجل ايجاد حلول جوهرية للمشاكل التجارية:

"أنا عملية ذات اتجاهين. من ناحية، الشركات تعتقد بأنها تفعل لنا معروفاً، ومن ناحية أخرى، نحن نعتقد بأننا نعمل معروف للشركات .. بالنسبة لهم، يتطلبون الكثير من الوقت والاستثمار، وأنهم لا يريدون أن هناك نتيجة مباشرة...ولذلك، الشركات لا تريد المشاركة إلا اذا شعرت ان هناك فائدة تعود على المجتمع المحلي، او لان احد الافراد داخل الشركة لديه شعور شخصي ويريد أن يتعاون."

الاعتماد على المستشارين الاجانب إشارة إلى أن القدرات المعرفية لأعضاء هيئة التدريس المقيمين في دولة الامارات العربية المتحدة لا يتم الاستفادة منها كما ينبغي، وأن المعرفة والنتائج التي يتم الحصول عليها ليست دائماً ذات صلة مع السياق المحلي. وقال احد الاساتذة الذي يعمل في دولة الامارات منذ ما يقرب من عشر سنوات: "لا يمكنك تعيين استاذ من الخارج وتوقع منه فهم كيف يعمل هذا السوق... (المسألة تتطلب) خمس او ست سنوات قبل أن يتمكن الشخص من بناء الثقة." الاستشاريين في الخارج لا يستثمرون ما يكفي من الوقت داخل الدولة لفهم النظم التنظيمية والثقافة المحلية، لذلك هم غالباً ما يقومون بتقديم "حل مختصر... (لا) قيمة له لان المؤسسة تعتقد بأن الحل ليس ذو صلة."

المشاركين في الدراسة اكدوا اهمية المعرفة المتولدة محلياً. وقال احد المشاركين أن المعرفة المحلية ضرورية لإحراز التقدم بشأن القضايا المعقدة التي تواجه دولة الامارات:

"لا يمكن ايجاد حلول جذرية للمشاكل الكبيرة التي تعاني منها الحكومة ما لم يكن هناك مجموعة من الخبراء الذين يجرون البحوث، ويقدمون المشورة حول السياسات، وينشرون التوعية بين الطلاب ليس فقط بالاعتماد على عملية التدريس."

يرى المشاركون أن دعم البحوث المحلية التي تقدم حلول جوهرية للمشاكل المحلية، استناداً إلى الاحتياجات المحلية، وفهم عميق للبيئة الواقعية مهم للغاية من أجل تطوير البلاد. ووصف مسؤول في إحدى الجامعات بعض المنافع من الاستفادة من البحوث المحلية لكلا من الجامعات والبيئة المحلية على حد سواء، قائلاً:

"بعض المشاريع التي يمكن تناولها في المراحل المبكرة يمكن أن تكون مثيرة للاهتمام بالنسبة لنا لأن بإمكانها أن تقدم حلول ووجهات نظر اضافية مقارنة بما يقدمه المستشار العادي. وبالوقت ذاته، فإنه سيسمح للخبراء والاستشاريين المحليين من التعاون معنا وفق الهياكل المحلية، وهذا مهم للغاية لأن ذلك يعني ... أن الشخص ربما يمكن تعيينه من قبل الشركة فيما بعد، مما يعود بالفائدة الكبيرة على جميع الجهات المعنية، ناهيك عن الاستفادة من التكنولوجيا بالشكل الصحيح والمطلوب من أجل نقل المعلومات... لان الافراد هم الذين يقومون بنقل المعلومات. وتتضمن مشاركتهم للمعلومات المكتسبة مع الآخرين...وهذا يؤدي بالتالي إلى خلق بيئة معرفية جديدة."

الخلاصة في القول، المشاركون يعتقدون انه من الضروري جدا تطوير البحوث والمنح الدراسية المحلية، التي تتم بالتعاون مع الشركات والمؤسسات المحلية، بهدف توليد المعرفة والحلول الفعالة التي تلبي احتياجات الدولة. ويعتبرون بأن البحوث المحلية بإمكانها تقديم الحلول والاقتراحات التي تضيء بكثير الحلول والاقتراحات المقدمة من قبل الشبكات الخارجية.

هـ. عدم وجود كتلة حرجة

أحدى العقبات المرتبطة بإنشاء شبكة محلية هو عدم وجود كتلة حرجة لأعضاء هيئة التدريس، وقلة مختبرات البحوث، وقلة المؤسسات التي تحث على التعاون. الكثير من المشاركين في الدراسة اعتبروا أن قلة وجود الخبراء في مجالات اختصاصهم بمثابة عقبة تمنع من تكوين شبكات بحوث قوية. عدم وجود كتلة حرجة يعني أن الباحثين من أعضاء هيئة التدريس غالباً لا ينتمون إلى مجموعة بحث محددة:

"لم نعمل على إنشاء مراكز جودة في مجالات محددة حيث تتمكن فيها المؤسسات مخاطبتنا من أجل تقديم الحلول لها تجاه مشاكل محددة. ليس لدينا كتلة حرجة تتعاون معنا من أجل تقديم الحلول، ولا اعتقد أن أي شخص يمكنه القيام بذلك بمفرده."

وجهة النظر السائدة هي أن هناك اهتمام استراتيجي قليل يبذل تجاه تطوير بيئات البحث الموجهة نحو الحقول المطلوبة. ولاحظ أحد المشاركين في الدراسة أن التركيز كان على استقطاب الجامعات الرفيعة المستوى، ولكن لم يكن هناك أي اهتمام تجاه تطوير بيئات البحث في الحقول المطلوبة:

"فمن ناحية، هناك الفكرة السائدة التي تنص على... من أجل التنافس، أحتاج إلى رولز رويس أو فيراري، لذلك سوف اجلب INSEAD واطرحهم هنا، ومن ثم سأجلب كلية الطب بجامعة هارفارد...بدلاً من التفكير بما يحتاجه اقتصادنا بالفعل. واعتقد فعلاً أن (النية) هنا هو جلب الجامعات للدولة، ولكن لا اري أن هناك أي نية لتطوير كتلة حرجة في أي مجال من المجالات."

الجديدة بين الاعضاء. المعلومات حول المؤسسات والاعمال والفعاليات التي يتم عقدها يجب أن يتم الترويج لها بشكل جيد، لان الشكوى الشائعة بالوقت الحالي تنص على أن الناس لا يسمعون عن هذه الفعاليات إلا بعد حدوثها. يجب توفير معلومات مفصلة عن هذه الفعاليات على شبكات الانترنت حتى يتمكن الجميع، وخصوصا القادمين الجدد، من العثور عليها بسهولة.

2. تقديم المنح البحثية للمشاريع المشتركة بين الجامعات والصناعات المحلية.

يجب أن يكون هناك تركيز على تقديم المنح التي تشجع على القيام بالبحوث التعاونية بين الجامعات والصناعات والوكالات الحكومية داخل دولة الامارات العربية المتحدة. وهذا من شأنه أن يشجع على القيام بالبحوث التطبيقية التي تلبي الاحتياجات المحلية، فضلا عن تطوير دراسات الحالة الخاصة بالأعمال التجارية التي تكون مبنية على واقع حال الأعمال التجارية المحلية. ولقد اتخذت مؤسسة البحوث الوطنية (NRF) خطوة نحو تقديم منح مثل هذه من خلال جائزة التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي، وهي متوفرة لجميع الجامعات الاتحادية والمعتمدة من قبل لجنة الامارات العربية المتحدة للاعتماد الأكاديمي (CAA). كما ينبغي توفير مبادرات مماثلة لفرع الجامعات الدولية الغير معتمدة من قبل لجنة الامارات العربية المتحدة للاعتماد الأكاديمي (CAA).

كذلك، يتعين على الشركات التي تعمل داخل البلاد تلقي الحوافز من اجل تمويل الابحاث المحلية والسعي نحو الحصول على الخدمات الاستشارية من أعضاء هيئة التدريس المحلية. وهذا سوف يساعد الشركات من خلال تزويدهم بالمعرفة المحلية التي تركز على الواقع المحلي، وسوف يتم تقديم وجهات النظر لأعضاء هيئة التدريس التي تساعدكم اثناء عملية التدريس لأنها تكون ملائمة للسياق المحلي.

3. خلق الحوافز لأعضاء هيئة التدريس بهدف تشجيعهم على تنمية العلاقات مع المؤسسات الخارجية.

عند تقييم أعضاء هيئة التدريس يجب أن تؤخذ مشاركتهم المجتمعية بعين الاعتبار. لقد قامت لجنة الامارات العربية المتحدة للاعتماد الأكاديمي بأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار من خلال إنشاء معيار اعتماد ضمن معايير الاعتماد الخاصة بها، ولكن هناك قدر كبير من المرونة فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن لعضو هيئة التدريس تحقيق هذه المشاركة. ينبغي أن ينظر للمشاركة المجتمعية على أنها مهمة رئيسية من مهام أعضاء هيئة التدريس، وينبغي أيضا أن يكون جدول عمل عضو هيئة التدريس مرن حتى يتمكن من القيام بالبحوث والتشاور مع المنظمات الخارجية. وكذلك، ينبغي على الجامعات الدولية التي لا تقع تحت اعتماد لجنة الامارات العربية المتحدة للاعتماد الأكاديمي تعزيز النشاطات الخارجية لهيئات التدريس الخاصة بها. مع التدفق المستمر لأعضاء هيئة

يعتقد المشاركون أن وجود كتلة حرجة من الجامعات والمؤسسات التي تركز على المجالات المستهدفة مسألة ضرورية للغاية من اجل خلق بيئة بحث وابتكار فعالة. فقد علق احد المشاركين قائلا:

كل مؤسسة يجب أن تكون قائمة على مركز للتميز، (الذي) في المقام الأول يعمل على تعزيز البحوث والتنمية. وعندما تتوفر كتل مثل هذه داخل الجامعات، فقط حينها (يمكن) ان (تجري) البحوث. (20).

خلق بيئة بحثية من خلال مراكز التميز ينظر إليها على أنها وسيلة لجذب افضل الخبراء للبلاد والمحافظة على أفضل الطلاب المحليين المؤهلين:

"الافراد الذين بإمكانهم المساهمة في تحويل المجتمع هم بحاجة ماسة إلى بيئة بحث لأنه إذا كنت غير مهتم في البحث فهذا يعني أنك راض عن ما لديك...أنت تحتاج إلى توفير مراكز للتميز لتكون بمثابة الوسيلة التي تجذب المتميزين والخبراء وأولئك الذين لا يعرفون حتى أنهم متميزون."

من خلال استهداف مجالات محددة وتطوير الشبكات والبنية التحتية للبحوث حول هذه المجالات، سوف يتمكن المشاركون من خلق بيئة بحثية قادرة على اجتذاب واستبقاء افضل المواهب، وسوف تساعد على دعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وستوفر الحلول التي تستند على المعرفة للمشاكل المحلية.

توصيات السياسة

لقد ساهمت استراتيجية جذب الخبرات الاجنبية داخل قطاع التعليم العالي بدولة الامارات العربية في تنمية التعليم العالي بشكل كبير، ولكن ضعف الشبكات بين الأوساط الأكاديمية من جهة وبين الجامعات، وقطاع الصناعة، والقطاع الحكومي، من جهة أخرى، يعني أن إمكانية توليد المعرفة من قبل هؤلاء الجامعات لم يتم استغلاله بالشكل الصحيح والمطلوب. هذه الدراسة توصلت إلى أن أصحاب المصلحة في قطاع التعليم العالي بدولة الامارات العربية المتحدة يعتقدون أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون تطوير الشبكات بين المؤسسات والقطاعات، وعليه، تم رفع التوصيات التالية من أجل التغلب على هذه العقبات.

1. إنشاء مؤسسات بحث محلية وعقد المؤتمرات

إن إنشاء مؤسسات بحث محلية سوف توفر أرض خصبة لتعزيز التفاعلات ذات المغزى بين القطاع الصناعي، وقطاع التعليم، والقطاع الحكومي. الهياكل المصممة للتواصل مع الهياكل المؤسسية وجمع الأطراف المعنية معا لخدمة المصالح المشتركة ستساعد في التغلب على العقبات التي تحصل بسبب التدفق المستمر للعمالة. يجب أن يكون الدافع وراء هذه المجموعات والأحداث هو المشاركة النشطة من قبل الاعضاء من أجل تشجيع تدفق الأفكار ووجهات النظر

التميز. بدلا من التركيز على التنمية على نطاق واسع، ينبغي التركيز على تكوين كتلة حرجة من الافراد والموارد من كل من قطاع الاعمال والجامعات بهدف تحفيز البحث والتنمية. وهذا من شأنه أن يساعد على خلق التآزر الذي سوف يؤدي بالتالي إلى تعزيز البحوث والابتكارات.

التدريس من الخارج، يجب على الجامعات مساعدة هذه الكوادر على التفاعل مع المجتمع المحلي، لان ذلك سيساعد هؤلاء الكوادر الجدد على تكوين العلاقات وبناء الشبكات المحلية بشكل اسرع.

4. تطوير مراكز التميز

يتعين على صناع القرار استهداف حقول معرفة معينة بشكل استراتيجي من اجل التنمية، وذلك من خلال إنشاء مراكز

المصادر

- Aubert, J. & J. Reiffers (Eds.) (2003). Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: Toward New Development Strategies. Washington, DC: World Bank.
- Commission for Academic Accreditation (2012). *Active Institutions*. Website. Available: <https://www.caa.ae/caa/DesktopModules/Institutions.aspx>. Accessed April 4, 2012.
- Cross-Border Education Research Team (CBERT) (2011). *Branch Campuses*. Website. Available: <http://www.globalhighered.org/branchcampuses.php>. Accessed April 4, 2012
- Datta, S. & M. Saad (2011). University and innovation systems: The case of India. *Science and Public Policy*, 38(1), 7-17.
- Emirates Competitiveness Council (2011). The UAE in the Global Knowledge Economy: Fast-Forwarding the Nation. *Policy in Action*, Issue 01, January 2011.
- Etzkowitz, H. & J. Dzisah (2008). Rethinking development: Circulation in the triple helix. *Technology Analysis & Strategic Management*, 20(6), 653-666.
- Razak, A. A. & M. Saad (2007). The role of universities in the evolution of the Triple Helix culture of innovation network: The case of Malaysia. *International Journal of Technology Management and Sustainable Development*, 6(3), 211-225.
- Villasana, M. (2011). Fostering university-industry interactions under a triple helix model: The case of Nuevo Leon, Mexico. *Science and Public Policy*, 38(1), 43-53.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

دعم البحوث، توسيع آفاق التفكير

مقر مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة في إمارة رأس الخيمة، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في عام 2009 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة. المؤسسة لديها وظيفتين رئيسيتين:

- توعية صانعي السياسات من خلال تكليف إجراء البحوث العالية الجودة، و
- إثراء قطاع التعليم المحلي من خلال تعزيز مهارات وامكانيات هيئة التعليم في إمارة رأس الخيمة وتزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها من أجل إحداث تغيير ايجابي داخل مجتمعهم.

الرجاء زيارة موقع مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي alqasimifoundation.com لمعرفة المزيد حول أبحاثنا والمنح المقدمة والأنشطة البرنامجية.